

■ الفصل الرابع

خروج بلا عودة

نعود إلى لجنة التسيير التي قامت بالإعداد لمؤتمر كراباويب والإشراف عليه. استمرت جهود اللجنة الرامية لانعقاد المؤتمر وكثفت من وجودها في الساحة السياسية، ساعد على ذلك اعتراف قيادات المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بشرعيتها والتعامل معها وكان ذلك مزعجا يقدر كبير للحزب الاتحادي الديمقراطي، فبالإضافة لموقف الأمين العام الداعم للجنة كان هناك اهتمام كبير من أمانة التنظيم والإدارة ممثلة في أمينها د: شريف حرير والذي كان ينوب عن الأمين العام في حالة غيابه، حرص د. شريف حرير على تمثيل التجمع النسوي في الورش والمؤتمرات التي أقامها التجمع الوطني في تلك الفترة وكذلك إسماعيل سليمان أمين أمانة الاتصال بالداخل والذي كان يشغل منصب الأمين العام بالكفالة في حالة غياب كل من باقان أموم وحرير. وكان للرجل موقفه المبدئي من قضية المرأة وكثيراً ما كان يدعم التنظيم من جيبه الخاص، كل هذه المواقف من القيادات العليا

للتجمع الوطني ساعدت في دعم شرعية لجنة التسيير. وعملت على فرض وجودها داخل المؤسسة، وكنا تحدثنا في الفصل الأول عن مشاركة اللجنة في مؤتمر تنمية الأراضي المحررة، توالى مشاركتها بعد ذلك في بعض الورش التي نظمها التجمع الوطني لترتيبات الفترة الانتقالية، استمر هذا الدعم المعنوي للجنة حتى كتب لنا الأمين العام ما يفيد بتمويل المؤتمر حسب الميزانية المقترحة التي رفعت له من قبل لجنة التسيير.

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

أسمرا

التاريخ / ١٨ / مايو / ٢٠٠٢ م

الموضوع: ميزانية المؤتمر النسوي بالأراضي المحررة

الأخت / إحسان عبد العزيز

تحية طيبة وبعد

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٢ / مايو / ٢٠٠٢ م الخاص بميزانية المؤتمر النسوي المزعم انعقاده بالأراضي المحررة في الفترة من ٥ / يوليو نفيديكم بأننا نسعى للدعم من (WWHS) وكلنا أمل أن توفق مساعينا.

مع فائق التقدير

توقيع باقان اموم

الأمين العام - التجمع الوطني الديمقراطي.

بعد التطمينات من الأمين العام وبعد التفكر مع عضوات لجنة التسيير قررت اللجنة تعديل موعد انعقاد المؤتمر من يوليو إلى سبتمبر على أن تسبقه زيارة من عضوات اللجنة المقيمت بأسمرا إلى الأراضي المحررة، وهي ذات الزيارة التي تناولناها في الفصل الأول من هذا الباب - بعدها جاءنا من الأمين العام ما يفيد بتصديق الميزانية المرفوعة

له من قبل اللجنة والتي بلغت في جملتها ما يعادل (ألف دولار أمريكي).

فالميزانية برغم تواضعها إلا أنها أثارت حفيظة الاتحادي الديمقراطي وجعلته يطرق الباب مجددا خاصة وأنها تعني انعقاد المؤتمر واكتساب التجمع النسوي شرعية جديدة .

تحدد المؤتمر بتاريخ ٢٠-٢١/٩/٢٠٠٢م وقبل ذلك بأسبوعين تقريبا، وقبل أن تسلم الميزانية المصدقة تلقت اتصالاً هاتفياً من سكرتيرة الأمانة العامة (شوانيش) وطلبت مني الحضور للطابق العلوي حيث يوجد د. شريف حرير في مكتب الأمين العام - توقعت أن يكون الأمر ذا صلة بالمؤتمر - في البداية تحدث حرير عن أهمية المؤتمر وأهمية نجاحه. وقال إنها خطوة في الطريق الصحيح لتفعيل دور المرأة في التجمع الوطني، ثم عرج إلى الحديث عن أهمية حل الإشكالات داخل التنظيم المتمثلة في مقاطعة الحزب الاتحادي الديمقراطي له، وأهمية الحزب في المشاركة على أن يتم تصحيح كل الأخطاء السابقة التي ترتبت عليها هذه المقاطعة طيلة أربع سنوات، موضعاً الإيجابيات التي تجعل من مشاركة (الحزب الاتحادي الديمقراطي) مهمة في هذه المرحلة، وبالتالي تفادي العراقيل التي ظل يعاني منها التجمع النسوي طوال الفترة السابقة نتيجة لمواقف الحزب الاتحادي الديمقراطي منه، ووضح رغبة الحزب الاتحادي في معالجة هذه القضية وكيف توصل مع معتر الفحل لطريق أمثل لذلك، وبرغم اجتهادات د. حرير التي بذلها في مقدمة الموضوع إلا أنني لم أخف عليه توجسي من إقدام الاتحادي الديمقراطي على مثل هذه الخطوة، فقد كانت تربطني بالرجل علاقة تنظيمية مميزة وكثيرا ما كنا نتناول القضايا بشفافية ووضوح، كما كانت له مواقف ايجابية تجاه التنظيم. وقد ذكرت ذلك في بداية هذا الفصل، قلت له: بحكم تجربتنا مع الحزب الاتحادي لا يمكن أن يعود دون أن يفرض شروطه مسبقاً بما يضمن له السيطرة على مقاليد الأمر، وبالرغم من ذلك نحن كتنظيم ليس لدينا حق التردد في قبوله ويمكنه العودة متى ما قرر ذلك، حاول حرير أن يجعل الأمر أكثر تفاؤلاً وقال لي (لنذهب إلى مكتب معتر الفحل فهو في انتظارنا) .. معتر رغم اختلافه في معي إلا أنني احترمه بقدر كبير، فهو شخصية مهذبة يتميز بحلاوة اللسان وخفة الروح واحترام الآخرين، ويجبرك على احترامه حتى في أصعب لحظات اختلافك معه، ربما كان ذلك نوعاً من (الخبث السياسي) ولكن ذلك ما تميز به معتر الفحل عن الكثيرين، وأريد أن أوضح شيئاً .. سيرد العديد من النقد لمواقف معتر الفحل في أكثر من موضع وفي فصول متفرقة من هذا الكتاب .. وما أود التأكيد عليه .. كل ما يكتب من نقد لمواقف معتر الفحل ضد المرأة لم يقصد به الموقف الشخصي

له بل مقصود به موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي حيث كان معتر الفحل يمثل الحزب في المكتب التنفيذي للتجمع الوطني عن الحركة الوطنية الثورية، وكل ما يقوم به من أفعال هي بالتأكيد وفق سياسة الحزب الاتحادي الديمقراطي ووفق مواقفه تجاه القضايا، وقد عرف بعدائه للمرأة طوال فترة التجمع الوطني.

ذهبت مع د. حرير إلى مكتب معتر، جلسنا ثلاثتنا .. بادر حرير بفتح الحوار وقال لمعتر أنه أعطاني فكرة عما توصلنا له، تحدث معتر عن موقفهم الايجابي كحزب تجاه مشاركة المرأة وتجاه... وتجاه... وما إلى ذلك من مجاملات لا تخلو من الأغراض السياسية وأكد على ضرورة معالجة سليات الفترة السابقة وأسبابها، كنت صريحة معه، تحدثت عن طبيعة الكوادر التي قدمها الحزب للتجمع النسوي ودورها في تعقيد الأزمة، وسألته لماذا الإصرار على أسماء بعينها وانتم أكثر الأحزاب التي لها عدد كبير من النساء هنا في أسمر؟ قال مبتسماً.. مثل من؟؟ قلت له حرمكم مثلاً، ثم ذكرت له عدداً من أسماء زوجات قيادات اتحادية، قاطعني وقد اتسعت ابتسامته وقال.. ألا تلاحظين أنك تقولين زوجة فلان وحرم فلان؟ هذه هي المشكلة من نساء مؤيدات للحزب ولكن لسن بكوادر سياسية، قلت له .. ومن قدمهن الحزب هن أيضاً لسن بكوادر سياسية، وقد أثبتت التجارب^(١) ذلك، تجربة الجالية السودانية ثم تجربة التجمع النسوي.. فلماذا الإصرار إذن؟؟!!!

هنا تدخل حرير لحسم الحوار وقال: علينا أن نفتح صفحة جديدة، لكل حزب تعقيداته الداخلية التي تفرضاها عليه سياسات معينة حتى ولو كان يعلم سلياتها، وقع كلامه برداً وسلاماً على معتر ومخرجاً للهروب من السؤال الصعب فقال: سنعيد ممثلاتنا بشروط جديدة لن ندع مجالاً لتكرار ما حدث، هززت رأسي بالموافقة (مع قناعتي التامة بعدم مقدرة معتر على تنفيذ ما وعده).

وهنا وصلت (واحدة من ممثلي الحزب الاتحادي الديمقراطي): كان معتر قد أخطرنا بحضورها، وبعد مناقشات لم تكن مجدية بالتأكيد انتهى اللقاء بعودة الحزب الاتحادي إلى التجمع النسوي، من جانبنا كلجنة فرضت علينا (عفي الله عما سلف)

(١) تجربة الجالية السودانية بأسمر هي أيضاً تجربة زج فيها الحزب الاتحادي بذات الكوادر كممثلات له في عمل يبدو انه لا يروق له، كان ذلك عام ١٩٩٥م بعد مؤتمر القضايا المصرية، سعى الحزب لإفشال تجربة الجالية لمجرد أن رئاسة الجالية لم تؤول إليه فأقام الدنيا ولم يقعدا حتى توقف عمل الجالية وأوصدت أبوابها إلى الأبد.

وتجاوزنا ما تناولته (الشقيقة) وقبلنا بعودة الحزب على مضض، رفع الاجتماع وبعده طلب مني (معترز) أن انتظر قليلا لاستلم الميزانية المصدقة من الأمين العام، وكأنه كان ينتظر أن يصل موقف حزبهم إلى هذه المرحلة حتى يقوم بالتسليم، وبعد ثلاثة أيام فوجئت بملاحظات تلفونية من قبل ممثلات الحزب، تلفون هنا وتلفون هناك .. التجمع الوطني، البيت، إعلام قوات التحالف السودانية .. كل الأماكن التي يمكن أن أتواجد بها، كان آخرها اتصال بإعلام التحالف وكنت لحظتها موجودة هناك، علمت من المتحدثة وكانت واحدة من ممثلي الاتحادي الديمقراطي أن الغرض من هذه الملاحظات التلفونية أن ألتقي بهما، وعندما سألتها عن السبب قالت: وصلتنا كحزب دعوتكم للمؤتمر، ذكرتم في الدعوة أنكم بصدد انتخاب المكتب التنفيذي، قلت لها: وما الإشكال في ذلك؟ قالت: كلمة انتخاب هذه ستعيدها للمربع الأول، ورئيس الحزب بأسمر (د.جعفر أحمد عبدالله) يريد تفسيراً لذلك، وافقت على اللقاء وحددنا أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة للتجمع الوطني وقلت في نفسي (خلاص بدينا في إعادة تشغيل الاسطوانة القديمة) وكان نص الدعوة التي أثار جدلهم واختلفوا بها معركة في غير معترك كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني دولة إريتريا والأراضي المحررة شرق السودان

السادة/ الحزب الاتحادي الديمقراطي

إشارة لدعوتنا لكم لحضور المؤتمر النسوي الذي سيعقد بإذن الله بالأراضي المحررة في الفترة من ٢١-٢٢/ سبتمبر/ ٢٠٠٢م بمنطقة كراباويب، عليه نرجو منكم مدنا بواحد من أعضاء الحزب لمراقبة جلسات المؤتمر ومراقبة العملية الانتخابية بعد انتهاء الجلسة الختامية، كما نذكركم بضرورة الرد على خطابنا المرسل لكم في يونيو المنصرم فيما يختص بأسماء المشاركات في المؤتمر وتحديد اثنتين منهما لعضوية هيئة قيادة التجمع النسوي .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز - رئيس لجنة التسيير

٢٠٠٢/٩/١٠م

حضرنا ثلاثتنا في الموعد الذي اتفقنا عليه ومن بداية الاجتماع كانت الأهداف واضحة دون تورية، كانوا يريدون ضمانات لحصولهم على منصب الرئاسة بالإضافة لأمانة أخرى مقابل حصولي على منصب الأمين العام، لم أجتهد كثيراً في إقناعهم بأن مجرد الحديث عن المناصب يعني أننا نتعدى على حقوق الآخرين لأنني كنت أعلم بطريقة تفكيرهم ومنطلقاتهم وأهدافهم وعدم تقبلهم للرأي الآخر أيضاً كان، وحاولت التركيز على إقناعهم بأن كل الأشياء يجب أن تتم داخل المؤتمر وعلى هوامش جلساته، كما بإمكانهم مناقشة كل ما يرونه مع ممثلات الأحزاب لأنني هنا لا أمثل إلا نفسي، أكدوا عدم ذهابهم إلى المؤتمر أن لم يحصلوا على ضمانات تحفظ لهم حقهم في منصب الرئيس وفق ما هو معمول به في التجمع الوطني، كان من الصعب أن أتحمل مسؤولية ما يدور في هذا الاجتماع الغريب لذا طلبت منهما كتابة هذه الشروط على المحضر والتوقيع عليها، وافقوا في البداية ثم عادوا وتراجعوا وقدموا مقترحاً آخر، قالوا من الأفضل الاستعانة بآخرين من المتواجدين بالمقر لتقريب وجهات النظر بيننا .. وعندما سألتهم مثل من؟ أشاروا لنقائبين كانا في تلك اللحظة بمكتب الإدارة .. وهنا وجدت تفسيراً لتواجد النقابي عكاشة عبد الرحمن علي في ذلك الوقت المبكر من الصباح، وتزامن حضوره مع الاجتماع، فقد كان من المعروف لدينا أن عكاشة نقابي ينتمي للحزب الاتحادي الديمقراطي، أما النقابي الثاني كان عباس العوض الذي كان يتردد في تلك الأيام على المقر لتكملة حلقات لقاء إذاعي كنا نجريه معه في شكل حلقات عن (الحركة النقابية السودانية) لبرنامج (صوت عزة) والذي كان يبث عبر إذاعة (صوت الحرية والتجديد- صوت⁽¹⁾ السودان الجديد).

وافقت على الاقتراح وكنت متأكدة من أنهما لن تقدما على دعوة عكاشة دون عباس حتى لا يبدو الترتيب واضحاً وأكون بذلك ربحت شخصاً محايداً سيقف في الاتجاه الصحيح، فقد كان معروفاً عن عمنا عباس العوض أنه (حقاني) ولا يخشى في ذلك لومة لائم كما كان من المناصرين لقضايا المرأة، هذا بالإضافة لانتمائه للحركة الشعبية والتي تركز على تفعيل دور النساء كجزء مهم من مفاهيم السودان الجديد، وبالفعل دخل الاجتماع كل من عكاشة وعباس .. بدأ الحوار وكان الترتيب المسبق مع عكاشة

(1) صوت الحرية والتجديد إذاعة أنشأتها قوات التحالف السودانية بالجهة الشرقية وكانت تبث من موقع القيادة الميدانية للتحالف.

يبدو واضحاً وضوح الشمس، حيث انطلق عكاشة من المحور النقابي ملمحاً إلى أنني وصلت إلى التجمع الوطني عبر النقابات في لهجة لا تخلو من (التحذير) ومضى في اتجاه دعم فكرة توزيع المناصب. ولكن قطع عليه عباس العوض الطريق واعتبر الفكرة في حد ذاتها تعني التآمر على المقاتلات المرابطات في الأراضي المحررة وسلبهن حق الاختيار في من يرونه مناسباً لتمثيلهن، انحرفت ممثلات الاتحاد بالحوار عن مساره فلملمت أوراقها وخرجت، تركت عمنا عباس يتصدى لذلك «التآمر» (كما سماه)، وفي خارج القاعة وجدت حسن بندي مدير المقر يقف على باب مكتبه المواجه لقاعة الاجتماعات وكأنه يتوقع انفضاض الاجتماع، سألتني في اهتمام.. خير؟؟ هزرت رأسي بالنفي.. أعطيته خلاصة مادار، نصحتني بالصعود إلى الطابق العلوي حيث يوجد (باقان أموم). وقال لي من المهم تبليغه بخلاصة ماتوصلتم إليه لأنه على علم باجتماعكم، وعندما هممت بالصعود رأيت الأمين العام على السلم ومعه دكتور برنابة بنجامين «أمين أمانة الشؤون الخارجية بالتجمع الوطني» وبعد أن نزل بإداره بندي مشيراً لنهاية اجتماعنا، توجه باقان بنظره نحوي مستفسراً، قلت له: اشترطوا مشاركتهم في المؤتمر بتوزيع المناصب من هنا (وأشرت بإصبعي نحو القاعة) هز رأسه تعجباً! قلت له أظنك لن تلومنا بعد اليوم.. ابتسم وقال لي بالانجليزية: (go ahead)^(١)

بعد مرور يومين من ذلك الحدث تقدمت أمانة المرأة الاتحادية بخطاب للأمين العام للتجمع الوطني وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)^(٢)

أمانة المرأة الاتحادية - أسمر

التاريخ ٢٠٠٢/٩/١٨

معنون إلى: كل من يهمهم الأمر حسب مناصبهم بالتجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة

لقد تقدمنا للجنة تسيير التجمع النسوي بدولة إرتريا والمناطق المحررة لتسيير

(١) توثيق شخصي ومحضر الاجتماع/١٦/٩/٢٠٠٢م.

(٢) نشرت هذه المذكرة بالشقيقة- العدد الثالث- أكتوبر ٢٠٠٢م- صفحة ١٢.

العمل بالآتي:-

- ١ . التجمع النسوي يتبع للتجمع الوطني الديمقراطي حتى تشكيله وتكوينه يتم عبر فصائل التجمع الوطني كما هو جارى الآن .
- ٢ . بما أن التجمع النسوي ملتزم بمقررات ومواثيق التجمع الوطني الديمقراطي وبالتالي يظل تكوين اللجنة الحالية كما هو الآن .
- ٣ . الانتخابات بالمناطق المحررة كما حدث بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات ممثلين لإدارة المناطق المحررة دون التأثير على اللجنة العليا للمناطق المحررة والتي تتم بقرار سياسي من التجمع الوطني الديمقراطي .
- ٤ . بالتالي تظل اللجنة الحالية للتجمع النسوي ولا تتأثر بالانتخابات في المناطق المحررة لأن اللجنة الحالية هي نتاج قرار سياسي من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي الذي قدم ممثليه في التجمع النسوي ومنوط بهذه اللجنة وضع السياسات والبرامج التي ينفذها المنتخبون في المناطق المحررة .
- ٥ . المناصب داخل المكتب التنفيذي تتم بالتراضي كما هو معمول به في التجمع الوطني الديمقراطي وليست هناك أي قرارات حتى الآن اتخذت داخل التجمع الوطني بالانتخابات أو التصويت منذ عام ١٩٩٥م وبما أننا ما تقدمنا به لم يجد الموافقة من رئيسة لجنة التسيير وبالتالي فنحن سنجمد نشاطنا بالتجمع النسوي حتى تتم معالجة هذا الأمر والذي نعتقد بأنه الوضع الصحيح لتسيير عمل التجمع النسوي بدولة إريتريا والمناطق المحررة.

ولكم التقدير

توقيع:

شادية جنيدابي

إحسان السني

وكعادتي أبدأ يومي بمكتب مدير المقر حسن بندي قبل أن أدخل مكنتي. إذ كنت عادة ما أتلقى واستلم منه كل ما يخصني كأمين عام للتجمع النسوي أو كممثلة للمجلس العام للقطاعات بدولة إريتريا، أطلعني حسن بندي على الخطاب، قرأته

.. أعدت قراءته، حاولت أن استخرج معنى من الحروف المرصوفة، أو أن أخرج بجملة مفيدة .. سألت حسن بندي أن كان قد فهم شيئاً؟ هز رأسه بالنفي، قلت له : (كلام الطير في الباير)، كلام مبهم باستثناء الفقرة الأخيرة المرقمة بالرقم (٥) فهي تعني أنهم قرروا الانسحاب. وهذا كل ما يهمنا في الأمر كتجمع نسوي، فالفقرة رقم (٥) هي الفقرة الوحيدة التي حملت كلمات لها معنى واضح حيث تضمنت الفقرة (أن توزيع المناصب داخل التجمع الوطني يتم بالتراضي ولم تحدث انتخابات منذ عام ١٩٩٥م)، كما توضح الفقرة اشتراطهم للمشاركة في المؤتمر بتوزيع المناصب قبل انعقاده، وأقر خطابهم بأن ما تقدموا به كحزب لم يجد الموافقة من رئاسة لجنة التسيير، وبالتالي جمدوا نشاطهم حتى تتم المعالجة، وهكذا ما احتوته الفقرة الخامسة من خطاب الانسحاب عملت على إثبات كل ما تحدثنا عنه في الباب الأول عن سياسة التراضي التي انتهجها التجمع الوطني لكسب (رضا) الحزب الكبير، وأصبح المصطلح جسراً تعبر تحته أجندة الحزب وخططه وسياساته التي أفعدت التجمع الوطني عن تحقيق أهدافه طوال سنوات النضال حتى عاد مع أدراج الرياح إلى الداخل وفي قبضته حفنة هواء، أما ما ذكر عن تجميد نشاطهم بالتجمع النسوي فهو كلام غير ذي معنى إذ لم يكن للحزب نشاط في التجمع النسوي منذ أغسطس ١٩٩٨م حيث تم حل المكتب التنفيذي بقرار من هيئة القيادة، وعند إعادة انتخابه في فبراير عام ١٩٩٩م تغيّبوا عن إجراءات تكوينه وقاطعوا الاجتماعات حتى تم فصلهم في مارس ١٩٩٩م (راجع الباب الأول - الفصل الرابع - خطاب الإنذار وقرار الفصل)، وعليه فالمذكرة كانت بالنسبة لنا تعني شيئاً واحداً وهو خروجهم (خروج بلا عودة).